العدد (1684) السنة السابعة - الخميس (24) كانون الاول 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

شبابيك

مشكلة أحزمة الفقر

عبد الزهرة المنشداوي

في السياقات الطبيعية لاداء اية دولة ان تنبري اجهزتها لمعالجة انية لاية مشكلة لتفادي استفحالها. هذا طبعا مع التهيئة المسبقة لخطط سنوية وخمسية وعشرية حسب مقتضيات الحال، لتشكل تلك الخطط خارطة طريق تشترك في تطبيق خطواتها الاجهزة المختلفة لجميع الوزارت بطريقة متوائمة لانجاز الغايات الاخيرة لتلك الخطط. ويعول في انجاز المشاريع على اصحاب الخبرة والامكانات والمؤهلات العلمية. هؤلاء الذين ذكرناهم يسعون في ما يسعون اليه الى الاستفادة من التجارب والمؤهلات التي حصلوا عليها لذلك يهمهم النجاح في المهمات التي توكل اليهم. وهؤلاء نطلق عليهم التكنوقراط، ويمكن اعتبارهم الاكثر فاعلية وفائدة للمواطن من غيرهم. هم الذين ينبغي ان يتكفلوا بحل مشكلة السكن وأحزمة البؤس في بغداد. على سبيل المثال في مطلع الخمسينيات شهدت العاصمة بغداد هجرة متنامية لشريحة الفلاحين في الجنوب وسكنت ضواحي العاصمة وشكلت حزاما حولها. كان ذلك الحزام شاهدا على بؤس الحال ورداءة السكن وانعدام الخدمات بالكامل لاحياء الصرائف آنذاك.

الأحياء تلك، نذكر منها منطقة (الشاكرية)في الكرخ و(المجزرة) في الرصافة، سكنتها عوائل تعد بالآلاف مع كونها معدومة الخدمات كما ذكرنا ولم يتوفر لها حتى الماء، لذلك استعانت بحفر الآبار داخل الصرائف لسد الحاجة. في الشاكرية وهي ارض زراعية تعود لشاكر الوادي احد وزراء العهد الملكي كانت الكثافة السكانية على اشدها والحاجة الى ماء الشرب شديدة. المسؤول الحكومي آنذاك لم يستحضر امامه الذرائع والحجج كما هو المسؤول اليوم بل نظر الى الامر من جانب انساني ووطني ومهني واخلاقي وتألم للواقع الذي يعيشه هؤلاء الفقراء وهم يئنون تحت وطأة الحاجة والعوز والفقر وانعدام الخدمات. لم يقل بأنهم متجاوزون على قطعة ارض سكنية او ان الشاكرية منطقة متجاوز عليها من مهجري الجنوب. لم يخطر بباله ذلك، و ما كان يفكر فيه ان هناك مواطنين يتوجب على الدولة خدمتهم ولو بادنى الخدمات المتوفرة ومعالجة الحال ولو مؤقتا والعمل بالممكن الى ان تحل المشكلة بالكامل.

وبالفعل اخذت الحكومة آنذاك على عاتقها اول الامر توفير مياه الشرب من خلال آلية بسيطة لكنها قدمت للمواطن ما كان بحاجة اليه. عمدت الى توزيع مصادر مياه على كل مجموعة من العوائل التي تسكن الصرائف ووضعت امامها صنبور الماء بأربعة رؤوس فكانت النساء يحملن الماء الى بيوتهن ويحتفظن به في(براميل) لاستخدامه للشرب والطبخ. وماء البئر اقتصر استخدامه على غسل الاواني والاستخدامات الأخرى. لم يتوقف الامر على هذا الحد اذ انه بعد فترة وجيزة تم انشاء مرافق صحية بجانب الصرائف نفذت بواسطة مواد بسيطة وغير مكلفة من اجل تجنيب المواطن الامراض وخلق بيئة اقل ضررا. إضافة الى ان الاهالي كان يرفه عنهم من خلال شاشات سينمائية تعرض عليهم الافلام الوثائقية التعليمية والصحية. المسؤول لم يعتذر آنذاك عن خدمة المواطن كما يعتذر مسؤول اليوم ولاعجب في ذلك لان السابق كان ينطلق من منطلقات وطنية وانسانية ومهنية مع الاسف لايتوفر عليها الكثير ممن عهدت لهم مهمة خدمة المواطن، والسبب باعتقادنا فقدانهم تلك المواصفات التي تمتع بها السابق الذي لم يستخدم الذرائع كما تستخدم اليوم.

تقرير

أرصفة شوارع بغداد تحوّلت الى واجهات عرض!!

لا رصيف للمارة...

بغداد / المدى

عانى العراقيون معاناة كبيرة جدا في السنوات الست الماضيات، ومن وجوه هذه المعاناة أن بعضهم، وتحت ضغط الظروف الصعبة التي مرت على البلاد قام باحتلال أماكن غير مسموح لهم بالتصرف بها، فالبطالة التي تفشت في الشارع العراقي و أدت إلى جيوش جرارة من العاطلين عن العمل جعلت هؤلاء يقومون باحتلال أرصفة شوارع بغداد ليعرضوا عليها بضاعتهم المختلفة من اجل توفير وسائل العيش لهم ولعوائلهم، ولكنهم في الوقت نفسه قاموا بالاعتداء على حق المواطنين الذين يسيرون على هذه الأرصفة عند قيامهم بالتبضع من الأسواق الموجودة في بغداد.

يقول(سالم عبد الجبار) صاحب (بسطية) لبيع الملابس في منطقة الكاظمية: أفرزت الإحداث بعد ٩- ٤- ٢٠٠٣ العديد من الحالات السلبية التي كان تأثيرها واضحا للعيان، وقد تركت هذه الظواهر آثارا سيئة على المواطن العراقي وأثرت على تنقله في شوارع بغداد، ومن هذه الحالات (احتلال الرصيف) من قبل الباعة المتجولين، الذين أسهموا بازدهار العديد من المهن على الأرصفة حيث لقيت رواجا كبيرا نتيجة قلة أسعارها قياسا بمثيلاتها في المحال، وذلك لكون الذين احتلوا الرصيف لايدفعون فواتير الماء والكهرباء والهاتف، وقد اشتهرت ارصفه المناطق في بغداد بأنواع السلع والبضائع حيث أصبح المتر المربع من الرصيف في بعض المناطق يساوي آلاف الدنانير. وفي بعض الأحيان تحدث صراعات بين الباعة المتجولين حول مكان من الرصيف.

البعض عبر عن ذلك بأنه غير قادر على استئجار محال تجارية في الظرف الراهن بسبب ارتفاع أسعار بدلات الايجاراللمحال التجارية في بغداد، ولكن مع ذلك هناك خطر يهدد هؤلاء ألا وهو انفجار الكثير من العبوات الناسفة والتي كانت تزرع في (الجنابر) وعلى الأرصفة لذلك ترك البعض منهم هذه المهنة.

المواطن (عباس سعيد) يعمل في منطقة الباب الشرقي يقول: أن الظرف الاقتصادي صعب وسبب الكثير من المعاناة للمواطنين العراقيين وان إخلاء الرصيف يضر بهؤلاء وعلى المواطنين تحمل ذلك. في بعض الأحيان نجد المواطنين أنفسهم ضد فكرة إخلاء الرصيف والسبب قلة أسعار البضائع والسلع التي يعرضها العاملون على الرصيف، وكذلك الاستفادة من أصحاب المهن الموجودة على الرصيف مثل الاسكافي وصباغ الأحذية وبائع الصحف ومصلح الساعات وغيرها من المهن التي نحتاج إلى خدماتها.

اما (صادق جعفر)/ يعمل في منطقة شارع فلسطين/ فيقول: هناك بعض أصحاب المحال التجارية استحوذوا أيضا على الرصيف من خلال عرض بضاعتهم على الأرصفة وكذلك بعض المهن الأخرى سيطرت على الأرصفة في منطقتي الباب الشرقي والشورجة وغيرهما من المناطق التجارية ذات الكثافة التجارية الكبيرة.

إن الحل برأيي هو إيجاد أماكن خاصة للباعة المتجولين، ومن ثم فرض إجراءات رادعة ضد المخالفين وهذا يتطلب تعاون الجميع مع أمانة بغداد خاصة الوزارات الحكومية الأخرى من خلال تقديم الدعم والعون من اجل عودة الأرصفة إلى سابق عهدها دون الاستحواذ عليها.

فيما يقول (احمد لفته)/ يعمل بائع ملابس نسائية في منطقة الشورجة: أن معظم أصحاب الجنابر والبسطيات هم من أصحاب الشهادات الجامعية الذين لم يجدوا فرص عمل لهم في دوائر الدولة ليضطروا الى العمل على الرصيف، خاصة وأنهم أصحاب عوائل وبحاجة إلى المال من اجل توفير مستلزمات الحياة في هذا الظرف الصعب، لذلك يجب إيجاد حل جذري لهذه المشكلة وليس التهديدات برمينا في الشارع وطردنا من الأرصفة بالقوة فبناء مجمعات بسيطة للباعة المتجولين هو الحل الكفيل بإنقاذ الجميع من المشكلات التي بدأت ولا نعلم متى تنتهي!

وعلى رصيف شارع الخلفاء التقينا (حسام عباس) الذي يعمل أيضا في بيع الملابس حيث قال: أن عملنا على الرصيف فيه الكثير من المخاطر سيما وأننا نعيش وضعا صعبا في الشارع كما إننا نرفض كلمة (احتلال الرصيف) التي تطلق علينا سواء من أجهزة أمانة بغداد أو من قبل المواطنين لان الاحتلال شيء مرفوض من الجميع، علما بان جميع العاملين على الأرصفة يعترفون بأنهم يسببون إزعاجا للمواطنين لكن الظروف الصعبة التي مرت علينا هي التي أجبرتنا على التجاوز على حقوق الآخرين... لأن معظمنا اذا ما حصل على عمل جيد في دوائر ومؤسسات الدولة فاننا لن نحتاج الرصيف الا للسير عليه فقط، ولأننا نرفض أن نسير في الطريق الخاطئ لذلك فضلنا العمل على الرصيف رغم سلبياته أننا نقوم بعرض بضاعتنا بشكل نظامي لكي نفسح المجال للمارة وان كان المكان ضيقا إلا أن الباعة والمواطنين تعودوا على بعضهم البعض.

قضية للمناقشة

أزمة الغاز في بابل..أسباب ومعالجات

بابل / إقبال محمد

أدت أزمة الغاز في محافظة بابل الى ارتفاع سعر أسطوانة الغاز الى أكثر من الضعف وهو ما دفع العوائل البابلية الى نفض الغبار عن الوسائل البديلة والقديمة المتمثلة بالجولة والبريمز النفطي اللذين تحتفظ بهما الكثير من العوائل الحلية لأيام الأزمات وخصوصا أيام الحروب وشحة الغاز.

وأكد مواطنون إن أزمة الغاز التي عصفت بمحافظة بابل ما زالت مستمرة وارتفع سعر قنينة الغاز الى مابين ١٠-١٢ ألف دينار واثر ذلك على الوضع الاقتصادي للعائلة العراقية لان الغاز الوسيلة الوحيدة للمطبخ، واستنكروا أيضا قلة كمية الغاز في القنينة الواحدة والتي لاتستمر أكثر من يومين، المواطنون اعربوا عن استغرابهم من وجود كميات كبيرة من القناني تباع في السيارات والعربات بأسعار السوق السوداء، ويتساءلون من أين يحصلون على هذه الكميات التي تباع بأسعار مرتفعة؟!

وأشاروا الى أن هذه الازمة قد تكون مفتعلة من قبل بعض الدوائر والتجار للحصول على أرباح أضافية ودعوا الحكومة المحلية الى وضع حلول حازمة وقوية لهذه الازمة لأننا في موسم الشتاء.

وقال منصور مدور رئيس لجنة الطاقة في مجلس محافظة بابل للمدى: إن أسباب شحة الغاز تعود الى اعتماد المحافظة على الغاز المستورد بسبب صيانة معمل الجنوب لإنتاج الغاز السائل مضيفا أن كل أربعة أيام تحصل المحافظة على وجبة من الغاز بسبب تأخر وصول البواخر مبينا أن الغاز المستورد لايسد حاجة المحافظة التي تستهلك مابين ٣٠-٣٢ ألف قنينة غاز يوميا والإنتاج المحلي الان مابين ١٥-١٦ ألف قنينة في اليوم، مشيرا الى إن لقاءات يومية مستمرة مع مدراء القطاع النفطي لإيجاد حل لهذه الأزمة وتم الاتفاق على استعمال البطاقة التموينية للحصول على قناني الغاز، وكذلك تكليف موظفين في لجنة الطاقة ولجنة التفتيش للذهاب مع كل سيارة تخرج من المعمل لغرض توزيعها بصورة عادلة، وكذلك توجيه كتب لاصحاب محطات الوقود والمتعهدين بالالتزام بالأسعار الرسمية، وفي حالة عدم التزام المتعهد سيعرض نفسه لعقوبات مالية تصل مابين مليون وأربع ملايين دينار وإلغاء الوكالات الخاصة بالمخالفين مؤكدا انه تم إلغاء أربع إجازات لبيع الغاز. وأشار مدور الى إن الإعمال في صيانة معمل غاز الجنوب انتهت والمعامل في بابل تنتج الآن حوالي ٢٠٠٠٠ قنينة.

واهاب أيضا بالمواطنين الى ضرورة حصول كل مواطن على حصته وعدم القيام بتكديس قناني الغاز وضرورة شراء الغاز بالسعر الرسمي وهو خمسة آلاف دينار الذي تقوم لجان المجالس المحلية ولجنة الطاقة بتوزيعه في كل مناطق المحافظة.

شكاوى

مشكلة منح إجازة السوق مستمرة

بعث مواطن برسالة من دون ذكر الاسم يقول فيها:

اعتبر موضوع العمل بمنح اجازات السوق من الامور المهمة في وقتنا الحاضر والذي يحتاج الى تفعيل واهتمام من قبل الجهات المعنية وان لايترك سائبا اذ اني من المواطنين الذين يقطنون اقليم كردستان، بعد تعرضي الى عملية خطف في بغداد والتي لايمكنني العودة اليها لاسباب نفسية ومعيشية. تقدمت بطلب منحي اجازة سوق من الجهات المعنية في الاقليم لكنهم مانعوا بمنحي الاجازة كوني من سكنة بغداد في حين ان دائرة المرور فيها لاتمنح اجازات السوق ومتوقفة عن المنح ولا اعلم كيف يتأتي لي الحصول على الاجازة التي انا باشد الحاجة اليها. لذلك أطالب بالعمل على منح اجازة السوق لطالبيها سواء في اقليم كردستان او بغداد.

مع التقدير

مواطن بين مجلس الوزراء ودائرة المحاربين

اني المواطن ما هر علوان حسين تم اسرى لدى ايران بتاريخ ١٩٩١/٣/٢٢ وعدت للعراق عن طريق المنذرية بتاريخ ٢٠٠٢/١/٢١ بوساطة الصليب الاحمر الدولي (رقم الصليب٦٠٠٠٠٩) وآخر وحدة عسكرية خدمت فيها (قيادة قوات الامن الداخلي/ قيادة قوات الجحفل الخامس فيما بعد) علما أني من مواليد ١٩٦٦ وتاريخ خدمتي العسكرية بدءاً منذ عام ١٩٨٥ برتبة عريف مهذب.

بعد سقوط النظام تمت دعوتنا لاتمام المعاملات التقاعدية وارسلنا الى اللجان الطبية وعندما قدمنا ما مطلوب من مستمسكات فوجئنا بمن يقول لنا ليس لكم الحق بالراتب التقاعدي مع ان مجموعة منا وبنفس الظروف خصص لها الراتب التقاعدي.! كتاب مديرية شؤون المحاربين المرقم ٢٢٧٩ في ٢٠٠٩/٦/٣٠ بين موافقة الامانة العامة لمجلس الوزراء على منح المحتجزين العراقيين لدى ايران حقوق الراتب التقاعدي ولكن عند مراجعتي دائرة شؤون المحاربين تبين لي وبعد كل هذا العناء والانتظار الطويل ان المعاملة فقدت لديهم! ولا نعلم أيبقى المواطن بلا حقوق تقاعدية والسبب هو فقدان معاملته لان الدائرة المذكورة لا تراعي الحفاظ على ما لديها من مستمسكات مهمة تحدد مصير مواطن وعائلته وهل فقدان معاملة يبرىء الدائرة وموظفيها من اية تبعات.

أطالب دائرة شؤون المحاربين ومن خلال الامانة العامة لمجلس الوزراء بالعمل على حل مشكلتي بأسرع ما يمكن والا فإن الإهمال وعدم الاهتمام بالمواطن سيكونان ذريعة لكل من يتكاسل او لايهتم بأداء الواجب الملقى على عاتقه.

إشارة

مواكب حسينية

أيوب السومري

الطقوس الدينية والاجتماعية حالةعامة تشترك بأداء مراسيمها كل شعوب الارض من دون استثناء، وتشكل بالاضافة الى كونها معلما مهما من معالم الهوية الوطنية، وممارسة اجتماعية عامة كثيرة المنافع، فهي ايضا دعوة لتمتين الاواصر الاجتماعية والنفسية بين مختلف شرائح وطبقات المجتمع. وهذه الايام يعيش المسلمون اجواء مقدسة اذ يحيون طقوس عاشوراء، من خلال رفع الرايات الملونة، وسماع الاناشيد الدينية الخاصة بالمناسبة، وزيارة الاضرحة المقدسة، وتسيير المواكب الحسينية في شوارع وازقة المدن والقرى والقصبات في طول البلاد وعرضها، وطبخ وتوزيع وجبات الطعام على ارصفة الشوارع وبين البيوت في المحلة الواحدة، وغيرها من طقوس المناسبة.

لذلك نرى ان على الجهات ذات العلاقة القيام بمهمة تنظيم اوقات وجهات المسير للمواكب الحسينية، حفاظا على مصالح الناس والظهور بانساق ذات صيغة حضارية جميلة، فضلا عن الحفاظ على سلامة المنخرطين في تلك المواكب الذين نتمنى لهم السلامة واداء يتسم بالنظام مع الاخذ بعين الاعتبار تجنب تقاطعات الطرق او الشوارع العمومية وكذلك اليقظة والحذر من المتصيدين بأرواح المواطنين الابرياء مستغلين اي تجمع او احتفالية دونما تمييز. وفي كل الاحوال تبقى تمنياتنا في اطار الحفاظ على السلامة العامة.

كاريكاتير..... عادل صبري